لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

أقام ندوة نسائية مساء أمس الأول في مركز تنمية المجتمع

سعد البوص: مطالبون بالحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم العبث بالنسيج الاجتماعي

سعد البوص متحدثا خلال ندوته النسائية (هشام كامل)

الحضور النسائي في مقر سعد البوص

أكد مرشح الدائرة الخامسة سعد البوص رفضه القاطع المساس بالوحدة الوطنية والعبث بالنسيج الاجتماعي او بكرامة المواطنين او تجريحهم، مشيرا الى ان هذا ليس من الحرية او الديموقراطية بل تخطي الحدود، ورافضا أيضا الخروج إلى الشارع او أي خروج على القانون، مشيرا الى ان الكويت ستظل دائما وابدأ دولة القانون والمؤسسات.

وقال البوص في ندوته النسائية التي أقيمت مساء أمس الأول في مركز تنمية المجتمع بهدية، ان الكويت تعرضت في الآونة الأخيرة لتصرفات وأعمال غير مسبوقة في تاريخها وليست من عادات أهل الكويت الذين عملوا يدا بيد على بنائها، مشيرا إلى ان ما شهدته الساحة السياسية مؤخرا خروج على العرف وانتهاك صارخ للقانون ويتنافى مع عادات أهل الكويت، محذرا من خطورة هذا الوضع الذي يهدد بعدم الاستقرار.

وقال البوص: لقد أسهمت الممارسات السياسية الخاطئة التي انتهجها البعض في عرقلة عملية التنمية في البلاد، وأعاقت تنفيذ الإصلاح والتطوير المنشود، وشتت الجهود، وصرفت الأنظار عن التركيز في توجيه الطاقات لبناء الوطن وتنميته ما أدى إلى قلق وإحباط المواطنين.

ان استمرار هذا النهج لن نسمح به، وسنعمل جميعا على بث روح الأمل والتفاؤل، واستنهاض الهمم والعزم على دفع مسيرة التنمية لتحقيق ما ينشده كل مواطن.

واشار إلى ان على الجميع أن يدرك ما يحدث حولنا من متغيرات ومخاطر، وان يستشعر طبيعة الظروف والأوضاع الراهنة التي تستوجب أخذ الحيطة والحذر والتصدي لها حماية لوطننا العزيز وحفاظا عليه، ولن يتأتى ذلك إلا بالتكاتف والتلاحم والوقوف في وجه كل من يحاول إثارة النعرات، وتهديد الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي.

وأكد البوص أهمية ملاحقة من يريد تغيير هوية المجتمع في حين ان الأغلبية هم من يريدون المحافظة على ثوابت وقيم الأمة، مشيرا إلى ان الفترات التي شهدت حلا لمجالس الأمة وحتى في دور الانعقاد الماضي وما قبله، شهدت توقفا تاما لحركة التنمية في البلاد، مؤكدا ان المجلس هو صمام الأمان الذي يحمي المجتمع من عمليات السرقة والنهب في حال تفرغ نوابه لدورهم الأساسي في التشريع والمراقبة والابتعاد عن افتعال الأزمات والمصادمات وتضييع وقت المجلس والحكومة في مهاترات أدت إلى تأخر الكويت.

كما أكد البوص أهمية دعم دور القطاع الخاص ليكون شريكا أساسيا في عملية التنمية، مشيرا إلى ان دوره الحالي لايزال دون المستوى المأمول، مرجعا ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، والذي يعبر عنه تراجع مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تركز نشاط القطاع الخاص في ثلاثة قطاعات فقط.

وأعرب البوص عن إيمانه بان الاقتصاد هو المحرك الأساسي في بناء الدول، معتبرا ان خطة التنمية هي الدافع الرئيسي في دفع عجلة الاقتصاد الكويتي نحو النمو وإخراجه من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالعالم من حولنا، داعيا إلى ضرورة العمل يدا بيد مع الحكومة للإسراع في تنفيذ خطة التنمية التي يعلق الكويتيون عليها الكثير من الآمال في دفع الاقتصاد والحد من اعتماد البلاد على مصدر واحد للدخل وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في المشاريع، لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتذكى فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية، وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة وتوفير بيئة أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

على صعيد آخر، قال البوص: رغم ما حققته المرأة الكويتية من حقوق سياسية وتشريعية مهمة في السنوات الأخيرة، إلا أنها لاتزال تفتقر لبعض الحقوق المدنية والاجتماعية الأساسية، مؤكدا أهمية دورها في التنمية بشكل عام ودورها الحيوي في الانتخابات الحالية بشكل خاص، داعيا كل النساء إلى ممارسة دورهن من خلال التوجه إلى صناديق الاقتراع واختيار الأكفأ فيمن سيمثلهن في البرلمان، مشيرا إلى ان الرجل والمرأة على قدم المساواة في المجتمع، وتحديدا فيما يتعلق بالحقوق والواجبات كما فرضها الشرع، مشددا على ضرورة ان يحكم الإسلام وشريعته السمحة المجتمع الكويتي.

وأعرب البوص عن استيائه من الإجحاف الحاصل بحق المرأة، معتبرا أن جلوس المرأة في المنزل وحصولها على الراتب مقابل رعايتها لأولادها وزوجها، لا ضير منه ولا يعني على الإطلاق تجريدها من حقوقها، بل هي ايجابية لدعم المرأة الأم والزوجة ومساندتها لأداء رسالتها في حال رغبت هي في ذلك وليس أن يفرض عليها.

واشار إلى ان المرأة الكويتية تعتقد أنها تعاني من التمييز بينها وبين الرجل في مجالين: الأول يتعلق بالممارسات الواقعية، والثاني بالقوانين التي تفرق بينهما لمصلحة الرجل، معتبرها عضوا فاعلا ومؤثرا في المجتمع، فلا أقل من أن تكتمل لها حقوقها الاجتماعية ومساواتها في تلك الحقوق مع الرجل حتى يتحقق للأسرة الكويتية كل عوامل الاستقرار الاجتماعي.

وقال إن من أهم الحقوق التي يجب على المرأة أن تحصل عليها هي الرعاية السكنية والرعاية الصحية والوظائف المناسبة، كما يجب السماح لها بممارسة دور أكبر في قدرتها على التواجد في المناصب القيادية في الدولة، مشيرا إلى ان تمكين المرأة ضروري جدا حتى تمارس دورها الحقيقي في تنمية المجتمع، داعيا إلى ضرورة تحقيق المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، مشيرا إلى ان الأمر يحتاج لمجموعة من التعديلات على القوانين والمواد الموجودة، وتلقي الرعاية الاجتماعية اللائقة لتتواكب مع حقوق المرأة في العالم كله.

وأكد البوص ضرورة السعي المتواصل لإعطاء المرأة العاملة كل حقوقها لتتساوى مع الرجل في أحقيتها في الحصول على الوظائف القيادية المختلفة والعمل على سن قوانين تصب في صالح الكويتية المتزوجة من غير الكويتي والمطلقة وإعطاء المرأة الكثير من الحقوق المالية التي تؤهلها للعيش بالشكل اللائق للتوحيد بين فئات النساء الاجتماعية والتغاضي عن الطبقات المختلفة في التأمينات الاجتماعية».

كما دعا إلى ضرورة ان يكون لدى المرأة القدرة على إكمال تحصيلها العلمي من دون الخوف من تعطيلها في العمل أو المساس بحقوقها أو بحقوق زوجها في حال قام بمرافقتها أو العكس، أما المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي فعلى أقل تقدير يجب أن يحصل أولادها على إقامة دائمة في الكويت لضمان استقرار الأسرة».

وأكد الحرص على إدخال تعديلات على قوانين المسكن والتأمينات الاجتماعية بالنسبة للمرأة المطلقة والمتزوجة من غير الكويتي، وحقوق المرأة العاملة، التي تريد إكمال دراستها في الخارج أو مرافقة زوجها لإكمال دراسته في الخارج.

وشدد البوص على ضرورة العمل بمبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الوظائف في الإدارة والقيادة، ومساواة الأجر بين المرأة والرجل في حالة قيامهما بالعمل ذاته، وحصول الموظفة على علاوة اجتماعية بفئة متزوج وعلاوة الأولاد في حالة إذا كان زوجها كويتيا لا يتقاضى علاوتين او كان غير كويتي، وإمكانية تخفيض ساعات العمل مقابل تخفيض الراتب.

وأكد ضرورة إعفاء الأم الكويتية من نفقات تعليم أولادها من أب غير كويتي في جميع مراحل التعليم وكذلك تحمل الدولة نفقات الخدمات الصحية لها، وكذا كفالة الدولة حق السكن للكويتية المطلقة او الأرملة او المتزوجة من غير كويتي وكذلك تمنح المرأة غير المتزوجة بدل إيجار توفيرا للرعاية السكنية.

ناخبات الدائرة الخامسة في انتظار كلمة البوص

خلال افتتاح مقره الانتخابي بالعديلية

السبيعي: أخطر ما تعانيه المجتمعات هو التنازع والتصارع والانقسام وليس الاختلاف

عبدالله عبدالمحسن السبيعي

قال مرشح الدائرة الثالثة عبدالله عبدالمحسن السبيعي إن أخطر ما تعانيه المجتمعات هو التنازع والتصارع والانقسام وليس الاختلاف، فالاختلاف مشروع في جميع المعايير الفكرية والأخلاقية، وهو يؤدي إلى إثراء العمل أيا كان مجاله، وأضاف في ندوة افتتح بها مقره بالعديلية أن المتابع للخارطة السياسية المحلية يلاحظ أن الكويت مرت في السنوات الماضية بفترة من التشنج السياسي الذي عطل كل شيء، وليس مسيرة التنمية الاقتصادية فقط.

فالواقع الصحي والتعليم والتوظيف والإسكان وغيرها كلها مشكلات مزمنة، شارف الناس على أن يصلوا إلى حافة اليأس من إيجاد حلول واقعية لها.

وبين السبيعي أن العلاقة المتوترة بين السلطتين كانت من أهم أسباب عدم وصولنا إلى حلول جذرية لمشكلاتنا، ولا مانع من الاستفادة من تجارب دول أخرى في هذا المجال بما يتناسب مع الواقع الكويتي المحلي.

وربما يعود السبب الرئيسي لهذه العلاقة المتوترة إلى تداخل المسؤوليات، وعدم التجانس بين السلطتين، وهو ما يتطلب العمل على إيجاد مجلس وحكومة متجانسين وتحديد الصلاحيات بشكل واضح دون لبس.

مضيفا أننا لو عدنا بالتفصيل للمشكلات التي نعاني منها منذ سنوات طويلة نجد أنه لا مبرر للحكومات والمجالس المتعاقبة لبقاء هذه المشكلات دون حلول جذرية، والسبب يعود لانشغال هذه الحكومات والمجالس بالصراعات والأزمات السياسية المتلاحقة والتي دفعت هموم المواطن ومشكلاته إلى الدرجة الثانية أو الثالثة في سلم الأولويات.

وتناول السبيعي قضية التعليم وضرورة تطويره قائلا: إن إصلاح التعليم يعد من أولويات المواطن، وللأسف تغيب هذه الأولوية عن استراتيجية الدولة، فالتعليم في الكويت يخضع لتكتيكات فردية ارتجالية في غالب الأحيان.

كما أن الممارسات في وزارة التربية لا تعدو كونها ردود أفعال وقتية حسب الظروف، أي أن العملية برمتها موكلة إلى الظرفية والآنية والارتجالية.

ومن هنا ندرك الأسباب التي أدت إلى تردي التعليم في الكويت بشكل كبير أدى بالتالي إلى تراجع مجتمعي واضح من خلال الممارسات الغريبة عن المجتمع الكويتي وتراجع أيضا في عملية التنمية البشرية التي تعتبر وزارة التربية من أول ركائزها.

مشددا على أن الإنفاق الحكومي على وزارة التربية، وإن كان مقبولا نوعا ما، إلا أنه لا يصرف بالشكل المناسب حسب ما يرى الكثير من المواطنين الذين يعتقدون أن وزارة التربية تهدر الكثير من الأموال على الشكليات الفارغة والتقليد الأعمى للتباهي والظهور دونما اعتبار للقيم التعليمية والتربوية التي يجب أن تقوم عليها أي وزارة تربية وتعليم في أي دولة تبتغي الرقي والتقدم والأمثلة على ذلك كثيرة ومعروفة للجميع.

كما تحدث السبيعي عن المشكلات الصحية مبينا أن مستوى الخدمات الصحية في الكويت يراوح مكانه الذي كان عليه في بداية الثمانينات وبالتالي فإنه يتراجع فعليا نظرا لزيادة عدد السكان مشيرا إلى أن كل ما تم إنجازه هو توسعة بعض المستشفيات وبناء بعض المستوصفات كحلول مجتزأة لمواكبة الزيادة السكانية، مشيرا إلى أن ما نطمح إليه كمواطنين كويتيين هو مدن طبية متكاملة ليس لمجرد تقديم الرعاية الصحية أو الخدمات الطبية، بل يمكن أن تكون رافدا اقتصاديا مهما كما يساهم ذلك بشكل رئيسي في خلق فرص عمل جديدة أيضا ويشجع الكفاءات الكويتية المهاجرة من أطباء وصيادلة وغيرهم للعمل في وطنهم والإفادة بخبراتهم.

وفيما يتعلق بقضية الأمن المجتمعي قال السبيعي إن هذه القضية ترتبط مع كل القضايا الحياتية الأخرى ولكن أكثرها قربا ومباشرة ربما تكون المشكلة الإسكانية التي تعاني منها شرائح كبيرة من المجتمع الكويتي.

فالمنزل أو السكن يعتبر من أهم عوامل الشعور بالأمان والاطمئنان لكل إنسان وهذا ما يعطي القضية أبعادا إضافية غير مجرد توفير السكن بشكل مادي.

كما أن مشكلة السكن في الكويت يمكن أن توصف بالمتباطئة عمدا لانتفاء أي عوائق تقف في وجه حلها. الأراضي متوافرة ولا تزيد نسبة المساحة المبنية في الكويت على 8٪ على أكثر تعديل.

أثناء استقباله مجموعة من ناخبي الدائرة الثانية

الماجد: أطالب بتشريع قوانين تساهم في تطوير الاقتصاد الكويتي

يوسف سلطان الماجد

أشاد مرشح الدائرة الثانية يوسف سلطان الماجد بما دعا إليه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في خطاباته الأخيرة من تحسين نوع العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدا ان هذا الأمر الذي بدا شبه مستحيل من خلال ما شهدته الساحة السياسية الكويتية في السنوات الأخيرة يستوجب التوقف عنده للبحث في أسبابه الحقيقية دون موارية أو مجاملة والعمل على إيجاد الحلول المنطقية والعملية لفك شيفرة هذه العلاقة المتأزمة.

وأضاف الماجد خلال استقباله مجموعة من ناخبي الدائرة الثانية بمقره في القادسية أن الحل يكمن بالطبع في إزالة الأسباب التي تؤدي إلى التوتر وهي بالأساس تداخل الصلاحيات وعدم الفصل بينها بشكل واضح، بالإضافة إلى غياب الأطر الزمنية عن البرامج الحكومية التي يراها الناس ككتل هلامية غير واضحة المعالم ولا تعدو كونها مقالات إنشائية وضبابية لا يحكمها الزمن أو آليات التنفيذ.

وأشار الماجد في تصريح له إلى أن عدم تجانس الحكومة مع المجلس يعتبر من أحد الأسباب الرئيسية لتوتر العلاقة أيضا حيث ان الحكومة بمعظمها يتم تشكيلها بالتعيين ولا تخضع للمصادقة من قبل المجلس بشكل حقيقي كما هو الحال في معظم ديموقراطيات العالم.

وبين الماجد أن الحكومات في معظم دول العالم تنال الثقة من المجالس النيابية بناء على برنامج حكومي واضح تتقدم به الحكومة في جلسة المصادقة، مستغربا أن تنتظر المجالس فترات طويلة دون أن يكون للحكومة برنامج واضح وقابل للتنفيذ وفق خطوات ومراحل مرقمة ومزودة بجدول زمني.

كما بين الماجد أن المشكلات ذات الطابع السياسي بشكل خاص أو أي طابع آخر بشكل عام يتم حلها في أماكن مخصصة لها، وليس الحل بالنزول إلى الشارع وتضليل الرأي العام وتجييش الناس وتعطيل الدولة، مؤكدا أن ما حدث في الكويت في الفترة الأخيرة زاد من انعدام الثقة بين المواطن والحكومة من جهة والمواطن ومن يمثله من جهة أخرى.

وختم الماجد مشددا على ضرورة الحفاظ على المكتسبات الدستورية والسياسية والقانونية التي حصل عليها المواطن لأنها نتاج سنوات من العمل المؤسسي الكبير والرفيع قامت به الكويت وسبقت كل من حولها من الدول، مشيرا إلى أن الدستور يعدل نفسه من خلال نفسه ولا حاجة لاتباع أي وسيلة أخرى للتعديل لأن الطريق موجود والقنوات موجودة، فلماذا نسير على التراب ونترك الطريق المستوي السليم؟

وعن الواقع الاقتصادي قال الماجد إن ما يشهده الواقع الاقتصادي في الكويت من تراجع وتدن في الأداء يعكس بشكل جلي وواضح الحاجة الملحة لتشريع الكثير من القوانين الجديدة التي تتماشى مع متطلبات النهضة الاقتصادية الحقيقية مع تفعيل ما يلزم هذه القوانين من تسهيلات اقتصادية جاذبة، مؤكدا أن رجال الأعمال الكويتيين أثبتوا بما لا يدع مجالا للشك أنهم قادرون على الإنتاجية وتحقيق مستويات عالية من الربحية في أصعب الظروف من خلال النجاحات التي يحققونها خارج الكويت على المستويين الإقليمي والعالمي.

وأضاف الماجد ان هروب القطاع الخاص بالإضافة إلى ترهل القطاع العام بمؤسساته وبيروقراطيته أديا إلى ما يعاني منه الاقتصاد الحالي في الكويت، مما أدى إلى هروب رؤوس الأعمال إلى بيئات جاذبة في دول متعددة لا يوجد فيها الكثير من الميزات الموجودة في الكويت، ولكنها تتميز عن الكويت بالتسهيلات المقدمة لرجال الأعمال والقوانين التي تشرع خصيصا من أجلهم مع روافع سياسية مهمة تصل إلى هرم القيادات السياسية في تلك البلدان.

كما بين الماجد أن الكويت، وبعد أن حققت فائضا في ميزانيتها للسنة الرابعة عشرة على التوالي، يجب أن تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية وتسمح بنوع من الانفتاح الحقيقي نحو القطاع الخاص الذي أثبت قدرته وكفاءته حول العالم، أما بخصوص القوانين والتشريعات الاقتصادية فقال الماجد ان الحكومة تعمل بعقلية متأخرة بخصوص هذا الأمر وتتعامل مع القطاع الخاص على مبدأ الوصاية الكاملة دون إفساح المجال لهذا القطاع الحيوي بالشعور بنوع من الاستقلالية والتحرر.